

مهند عبد الحميد *

”الوفاء للأحرار“: الصفقة الأكثر إثارة بين صفقات تبادل الأسرى

بعد خمس سنوات وثلاثة أشهر وتسعة أيام انتهت ”حرب شاليط“ السياسية والأمنية والدبلوماسية من دون أن تنتهي تداعياتها. وقد وصلت أغرب حرب في مجال الاعتقال السياسي والأسر إلى نهاية سعيدة، بصفقة أبرمتها حكومة نتنياهو مع قيادة ”حماس“ عبر وساطة مصرية. والاسم الذي أطلقته قيادة ”حماس“ على صفقة التبادل هو ”الوفاء للأحرار“، أما الاسم الذي أطلقته حكومة نتنياهو على الصفقة فكان ”ساعة الإغلاق“، بينما اعتمدت وسائل الإعلام اسم ”صفقة تبادل الأسرى“ و”صفقة شاليط“.

ونجحت الصفقة بعد مسلسل من الفشل المتتالي، إذ إن الوساطة المصرية أخفقت عدة مرات في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، كما أن الوساطة الألمانية أخفقت مرات عدة وهي الوساطة التي اشتهرت بإبرام صفقة التبادل بين حزب الله والحكومة الإسرائيلية، وطويت في المهد محاولة تركية للتوسط بعد الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية. غير أن هذه الصفقة لم تنجح إلا عندما تقاطعت حاجة الأطراف المعنية إلى الإنجاز المثير، ”فنتنياهو كان بحاجة إلى إنجاز في ظل تصاعد حركة الاحتجاج الاجتماعي، وإلى صرف الاهتمام الدولي عن القضية الفلسطينية وتحويله إلى الخطر الإيراني، وكذلك إلى ترميم العلاقة بمصر للتقليل من خطر العزلة في المنطقة بعد تضعف العلاقة بحلفاء بوزن تركيا ومصر.“^١ أما المجلس العسكري المصري وحكومته الانتقالية فكانا بحاجة إلى إنجاز يعزز دورهما في ظل الضغوط الشعبية الكبيرة، ”فالمصريون كانوا محتاجين جداً إلى هذا الاتفاق الذي يمكنهم من مكسب إقليمي ودولي في مواجهة الوند الذي دقته تركيا وإيران في الشأن الفلسطيني“^٢، كما أن ”حماس“ كانت بحاجة إلى تحسين علاقتها بمصر، وإلى تعزيز شعبيتها التي اعتورها الضعف في أثناء خوض القيادة الفلسطينية لأكبر معركة دبلوماسية في الأمم المتحدة.

الصفقة - الاتفاق

إحصاء للأسرى والمعتقلين الذين أطلقوا في صفقة التبادل:^٣
أولاً: ١٠٠٠ أسير ومعتقل، فضلاً عن ٢٧ أسيرة ومعتقلة يتم إطلاقهم على مرحلتين:
● المرحلة الأولى: يتم الإفراج عن ٤٥٠ أسيراً ومعتقلاً مع ٢٧ أسيرة ومعتقلة، في مقابل إطلاق الجندي الإسرائيلي شاليط.

- المرحلة الثانية: يتم إطلاق ٥٥٠ أسيراً ومعتقلاً.
- ثانياً: الأسرى والمعتقلون الذين عادوا إلى بيوتهم وأماكن سكنهم السابقة: ٢٧٣ أسيراً ومعتقلاً.
- ١٣٠ محرراً عادوا إلى غزة.
- ١١١ محرراً عادوا إلى الضفة.
- ٦ محررين عادوا إلى مناطق ٤٨.
- ٢٥ محررة عُدن إلى الضفة والقطاع ومناطق ٤٨.
- محرر واحد عاد إلى الجولان المحتل وهو سوري الجنسية.^٤
- ثالثاً: أسرى القدس: ٤٥ أسيراً ومعتقلاً.
- ١٥ أسيراً ومعتقلاً عادوا إلى بيوتهم.
- ٣٠ أسيراً ومعتقلاً أُبعدوا إلى غزة والخارج.
- رابعاً: الأحكام المؤبدة المفرج عن أصحابها: ٣١٥ أسيراً وأسيرة.^٥
- ٣١٠ أسرى ومعتقلين حكم عليهم بمؤبد وأكثر.
- ٥ أسيرات حكم عليهن بمؤبد وأكثر.
- بقية الأحكام غير المؤبدة هي أحكام طويلة تتراوح مدة الحكم، في أغلبيتها، ما بين ٢٠ و ٢٥ عاماً.
- خامساً: المبعدون
- ١٦٣ محرراً من الضفة بينهم ١٥ محرراً من مدينة القدس أُبعدوا إلى قطاع غزة.
- ٤٠ محرراً أُبعدوا إلى الخارج (تركيا؛ قطر؛ سورية؛ الأردن) بينهم ٢٩ محرراً من الضفة و ١٠ محررين من القدس وواحد من غزة. وبينهم كذلك المحررة أحلام التميمي، والمحررة أمنة منى التي رفضت الإبعاد إلى قطاع غزة.^٦
- سادساً: عمداء الأسرى في السجون الإسرائيلية، وهم أصحاب الأحكام الطويلة الذين قضوا فترات طويلة في السجون تصل إلى أكثر من ٢٥ عاماً، مثل:
- محمد سلامة أبو خوصة / غزة / ٣٥ عاماً في السجون الإسرائيلية.
- فخري البرغوثي / رام الله / ٣٣ عاماً في السجون الإسرائيلية.
- نائل البرغوثي / رام الله / ٣٣ عاماً في السجون الإسرائيلية.
- أكرم منصور / قلقيلية / ٣٢ عاماً في السجون الإسرائيلية.
- فؤاد الرازم / القدس / ٣٠ عاماً في السجون الإسرائيلية.
- إبراهيم جابر / الخليل / ٢٩ عاماً في السجون الإسرائيلية.
- عثمان مصلح / قلقيلية / ٢٩ عاماً في السجون الإسرائيلية.
- أفرج أيضاً عن أسرى قضوا فترات طويلة في السجون تصل إلى أكثر من ٢٥ عاماً:
- المناضل سامي يونس أكبر المحررين سنأ / ٧٩ عاماً من مواليد ١٩٣٢ / عرعر / ٢٨ عاماً في المعتقلات الإسرائيلية.
- المناضل خالد راجح طه أصغر المحررين / اعتقل في سنة ٢٠٠٤، وكان عمره ١٧ عاماً / حكم بـ ١٦ عاماً أمضى ٧ منها في السجن.
- المناضل عبد الهادي غنيم (أبو ثائر)، أكثر مدة محكومية بين المعتقلين المحررين "٢٠ مؤبداً" (ما يعادل ٢٠٦٤ سنة سجن). وكان غنيم سيطر على حافلة تحوي جنوداً ومدنيين وقام بإسقاطها في جرف سحيق الأمر الذي أدى إلى مقتل ١٧ جندياً ومدنياً إسرائيلياً وجرح العشرات.

الانتماء التنظيمي للمحررين والمحركات

الخريطة التنظيمية للأسرى وفقاً لتقرير مصلحة السجون الإسرائيلية:

٣٠٧ من المحررين ينتمون إلى حركة "حماس"؛ ٩٩ محرراً ينتمون إلى حركة "فتح"؛ ٢٧ محرراً ينتمون إلى حركة الجهاد الإسلامي؛ ٢٤ محرراً ينتمون إلى الجبهة الشعبية؛ ٦ محررين ينتمون إلى الجبهة الديمقراطية؛ محرر واحد للاتحاد الديمقراطي (فدا)؛ محرر واحد سوري من الجولان المحتل؛ ١٤ محرراً غير محددى الانتماء. ونسبة "حماس" بين المحررين هي ٦٤٪ تقريباً.^٧

إن القراءة الفلسطينية شبه الرسمية للخريطة تقول إن ٧٠٪ من مجموع المحررين ينتمون إلى حركة "حماس"، وفي التفاصيل، فإن ٩٠٪ من المحررين المبعدين إلى الخارج، و٨٠٪ من المبعدين من الضفة والقدس إلى قطاع غزة، ينتمون إلى حركة "حماس"، بينما ينتمي ٥٢٪ فقط من المحررين من القطاع إلى حركة "حماس".^٨ إن حصة "حماس" من نسبة المحررين هي الأعلى، علماً بأن معتقليها يشكلون ٣٠٪ من عدد الأسرى والمعتقلين داخل السجون الإسرائيلية.^٩

تراجع إسرائيل عن الخطوط الحمر

لقد اعتمدت الحكومة الإسرائيلية، في أثناء المفاوضات غير المباشرة، خطوطاً حمراً، ووعدت الرأي العام الإسرائيلي بالالتزام بها، كعدم الإفراج عن ذوي "الأيادي الملوخة بدماء الإسرائيليين". ووفقاً لهذا "المبدأ"، فإن سلطات الاحتلال استبقت ٣٥٠ معتقلاً فلسطينياً وعربياً من هذه الفئة في المعتقلات الإسرائيلية بعد اتفاق أوسلو، كما أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة رفضت الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين من حملة الهوية الإسرائيلية في مناطق ٤٨، لأن ذلك يمس "السيادة الإسرائيلية والنسيج السياسي" مثلما قيل، علاوة على أن الحكومات السابقة رفضت أيضاً الإفراج عن المعتقلين من حملة هوية مدينة القدس للاعتبار ذاته، وتمشياً مع الادعاء الإسرائيلي أن القدس الموحدة "عاصمة أبدية لدولة إسرائيل".

إلا إن إسرائيل تراجعت عن هذه الخطوط الحمر في صفقة التبادل الأخيرة ("الوفاء للأحرار")، عندما أفرجت عن أسرى أمنيين يحملون الجنسية الإسرائيلية، وعندما أفرجت عن أسرى من مدينة القدس، وكذلك عندما "أفرجت عن ٢٧٩ أسيراً ومعتقلاً قتلوا ٥٧٩ إسرائيلياً"، وبينهم قادة الجناح العسكري لـ "حماس".^{١٠} وكانت وزارة الدفاع الإسرائيلية قررت عدم تطبيق توصيات "لجنة شمغار" في صفقة شاليط،^{١١} لأنها تقيد الحكومة ولا تمكنها من إبداء المرونة اللازمة لإنجاح الصفقة.

وهذا التراجع هو التراجع الإسرائيلي الأول أمام طرف فلسطيني منذ إبرام اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣، وكانت إسرائيل تراجعت في صفقات تبادل سابقة مع حزب الله بعد هذا التاريخ، ومع فصائل منظمة التحرير في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته.

وقد لخص رئيس الموساد، تامير بارودو، أسباب التراجع الإسرائيلي عن خطوط حمر بالقول: "عندما لا يوجد خيار آخر، ولا بدائل أخرى، فإننا ملزمون بتنفيذ ما يتوجب فعله من أجل إعادة الإسرائيليين إلى البيت من دون طرح أسئلة."^{١٢} وفي هذا الصدد، فإن الاستخبارات الإسرائيلية فشلت في معرفة مكان احتجاز الجندي شاليط طوال فترة أسره، بما في ذلك خلال الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، وكان بين أهدافها استعادة الجندي الأسير شاليط بالقوة.

وساهم ضغط الشارع الإسرائيلي ووسائل الإعلام في تشجيع حكومة نتانياهو على إبرام الصفقة، كما أن التضامن الكبير مع الجندي الأسير، والذي عبّرت عنه نساء وأمّهات وأطفال كتبوا جميعاً رسائل ووزعوا صور

شاليط في كل مكان، فضلاً عن خيمة الاعتصام قرب مقر الحكومة في القدس، كانا حراكين جماهيريين وإعلاميين متواصلين لهما وزنهما الكبير في نهاية المطاف.^{١٣} وركبت الحكومة والمؤسسة الأمنية المزاج العام المؤيد لإطلاق الجندي شاليط، وحاولتا التوحد معه، وقد عبّر أفيخاي درعي، المتحدث باسم جيش الاحتلال، عن ذلك بقوله: "إن عودة شاليط تعبّر عن الالتزام الأخلاقي والمعنوي العميق لدولة إسرائيل وجيشها إزاء جنود كُلفوا بمهمات أمنية."^{١٤} وثمة بعد سياسي للتراجع الإسرائيلي كما يقول تقرير في موقع "ديبكا" الاستخباراتي الإسرائيلي: "إن الأمر الحاسم في الصفقة لدى 'حماس' وإسرائيل لم يكن إطلاق ألف أسير بينهم ٦٠ منفذ تفجيرات هم الأخطر، وإنما التفاهات السياسية التي تتمثل في رؤية مستقبلية سياسية إسرائيلية - أميركية من جهة، وحمساوية ومصرية من جهة أخرى." ويضيف التحليل الإسرائيلي: "إن إسرائيل لم تدفع ثمناً باهظاً في صفقة شاليط، لأن الأمر كان بين الإخوان المسلمين وأميركا بشأن مستقبل مصر في سنة ٢٠١٢، وليس تبادل الأسرى، وهو ما يعني أن نتنها هو أهدى الرئيس أوباما هذه الصفقة لترطيب العلاقة معه، ولضمان فيتو ضد محمود عباس في الأسابيع المقبلة." ويصل محرر ديبكا إلى استنتاج هو "أن الصفقة تُعتبر ضربة قوية بامتياز لمحمود عباس، إذ إن نتنها هو أراد أن يوصل رسالة فحواها أن الموجودين في القاهرة وغزة هم الذين يقودون الأحداث، وليس أولئك في رام الله."^{١٥} وإذا كان من غير المنطقي وجود رؤية سياسية مشتركة، فإن ثمة وجود بعد سياسي إسرائيلي للصفقة، أقله خروج حكومة نتنها من العزلة الخارجية والداخلية، وتقديم أولوية الخطر الإيراني، وتعزيز العلاقة بالمجلس العسكري المصري، وتشويش التحرك الفلسطيني الساخن في الأمم المتحدة.

واستناداً إلى الأجواء السابقة، فإن الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة صوتت بأكثرية ساحقة مع الصفقة (٢٦ وزيراً معها، و٣ وزراء ضدها). وبذلك، فإنها عززت نفوذها وسط الإسرائيليين، ففي استطلاع رأي أجري بعد الإفراج عن الجندي الأسير حصل الليكود على ٣٧ عضواً افتراضياً في الكنيست، في مقابل ١٧ عضواً لكادима، و٢٢ لحزب العمل، و١٥ عضواً لإسرائيل بيتينو - ليبرمان - و٧ أعضاء لحركة شاس. وحصل نتنها هو على ٤١٪ من أصوات المستطلعين في مقابل ٩٪ ليحييموفيتش رئيسة حزب العمل، و٩٪ لليبرمان، و٢٦٪ لم يقرروا بعد.^{١٦}

تراجع "حماس" عن خطوط حمر

طوال فترة المفاوضات أعلنت حركة "حماس" خطوطاً حمراً، ووعدت بعدم التنازل عنها، لكن النتائج التي تمخضت عن الصفقة حملت تراجعين أساسيين: الأول، التراجع عن مطلب الإفراج عن المعتقلين من المستوى السياسي الأول داخل السجون الإسرائيلية ويضم تسعة من القيادات السياسية بينهم أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية، ومروان البرغوثي عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، وسبعة قياديين من "حماس".^{١٧} فقد كان خطاب "حماس" يعد بالإفراج عنهم، غير أنهم استبعدوا في المفاوضات الأخيرة، وكان لهذا التراجع وقع الصدمة على أصحاب الشأن.

أمّا التراجع الثاني فهو إبعاد ٤٠ محرراً إلى خارج فلسطين، و١٦٣ من الضفة والقدس إلى قطاع غزة. وهذا التراجع يحمل رمزية وطنية لأنه عكس العودة، والعودة هدف فلسطيني مقدس، فعندما وافقت قيادة عرفات على إبعاد مجموعة كنيسة المهدي في سنة ٢٠٠٢، تعرضت لنقد شديد، ولا سيما من حركة "حماس". وفيما يلي ندون اختلالات وملاحظات نجمت عن قلة الخبرة، وعن عدم التشاور مع جهات اختصاص ومستشارين ومع قيادة منظمة التحرير:

١- لقد استننت صفقة التبادل ٩ معتقلات فلسطينيات ما زلن يقبعن في سجون الاحتلال، ولم ترد أسماؤهن في قائمة الإفراجات، ومن أبرزهن: لينا جريون / مناطق ٤٨ / محكوم عليها بـ ١٧ عاماً؛ ورود ماهر قاسم / مناطق ٤٨ / محكوم عليها بـ ٥ أعوام؛ خديجة أبو عياش / مناطق ٤٨ / محكومة بـ ٣ أعوام؛ المعتقلات الأخريات موقوفات

من الضفة الغربية والقدس^{١٨} والمفارقة تكمن في أن مفاوضي "حماس" لم يعرفوا العدد الكامل للنساء والفتيات المعتقلات، ولم يسألوا أو يتأكدوا من وزارة شؤون الأسرى، أو من المنظمات المعنية بالأسرى، وقد ترك هذا الخطأ انطباعاً معنوياً سلبياً لدى السجينات وفئات أخرى.

٢ - لم تدرج أسماء ٢٣ أسيراً ومعتقلاً في الصفقة، مع أن هؤلاء أمضوا ما يتراوح بين ٢٥ و ٢٨ عاماً في السجون الإسرائيلية^{١٩}، بينهم ٨ معتقلين من مناطق ٤٨، ومعتقلان من قطاع غزة، ومعتقل من القدس، ومعتقل من الجولان السورية، والباقي من الضفة الغربية، وكان يمكن لهؤلاء أن يكونوا ضمن الأولويات نظراً إلى طول الفترة التي قضوها في المعتقلات الإسرائيلية. وبلغت نسبة المعتقلين المحكومين بالمؤبد، والمفرج عنهم في الصفقة، من عدد المعتقلين المحكومين بالمؤبد والقابعين في السجون الإسرائيلية، ٣٧٪، وقد أضعف هذا الاختيار ميزان العدالة في أوساط المعتقلين والأسرى.

٣ - تضمنت الصفقة تقييد حركة ٥٥ محرراً بينهم ٤ محررين من القدس، بإجراءات أمنية كالتوقيع وإثبات الوجود في أقرب مراكز أمنية إسرائيلية، فأصبح المحررون كأنهم انتقلوا من السجن إلى الإقامة الجبرية في منازلهم. وجدير بالذكر أن سلطات الاحتلال منعت المحررين الممنوحين "مكرمة خادم الحرمين" من الذهاب إلى الحج إلى مكة المكرمة، ومنعت المحرر سامي يونس من الذهاب إلى الضفة، وأوصلت إنذاراً إلى محررين يقضي بمراجعة مراكز أمن إسرائيلية.

٤ - لم تتضمن صفقة التبادل استعادة جثامين الشهداء المحتجزين، ولا سيما جثمانى الشهيدان اللذين استشهدا في عملية أسر الجندي الإسرائيلي، وهما محمد عزمي فراونة، وحامد الرنتيسي.

٥ - لم تتضمن الصفقة استعادة مكتسبات الحركة الأسيرة والمتمثلة في ٤٧ إنجازاً انتزعتها المعتقلون والأسرى بنضالهم المثابر وتضحياتهم الكبيرة؛ تلك الإنجازات التي تعرضت لهجمة أمنية مسعورة بعد الانتفاضة الثانية، فضلاً عن فرض مجموعة من الإجراءات التي تجرد الأسرى من إنسانيتهم^{٢٠}. وكان آخر حلقات الهجمة الوحشية عشية التبادل، إعلان الأسرى الإضراب المفتوح عن الطعام داخل السجون، غير أن هذه المعركة التي حركت الشارع الفلسطيني كانت منفصلة تماماً عن المفاوضات وعن شروط الصفقة.

لماذا تراجعت "حماس" عن بعض الخطوط الحمراء؟ توقف مراقبون إسرائيليون وفلسطينيون عند مجموعة من العوامل التي دفعت "حماس" إلى التراجع:

- تعرضت حماس لضغوط أخلاقية من جانب أبناء وأمهات وآباء وعائلات الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.
- أصبح الحوار مع المصريين بعد سقوط مبارك أكثر سهولة، وقد انعكست علاقة التقارب بين حركة الإخوان المسلمين والمجلس العسكري على العلاقة بحماس. وهذه العلاقة الجديدة اقتضت مرونة متبادلة ساهمت في نجاح الوساطة المصرية.

- انشغال النظام السوري بالوضع الداخلي بعد اندلاع الثورة السورية، وفتور العلاقة بين النظام وحركة "حماس"، الأمر الذي حرر قيادة "حماس" من ضغوط ربما تجعل الصفقة أكثر صعوبة.

- لقد رفعت الإنجازات الدعائية والإعلامية الأخيرة التي حققتها القيادة الفلسطينية بشأن التوجه إلى الأمم المتحدة، من قيمة السلطة شعبياً وأضعفت "حماس"، وشكلت حافزاً للتعامل مع المزاج العام.

- رأت "حماس" أن تحرير أسرى ومعتقلين من جميع الفصائل سيزيد في تأييدها الشعبي، وقد زاد فعلاً، فخرجت أعلام "حماس" وكوادرها ورموزها إلى العلن في الضفة الغربية بعد غياب يعود إلى سنة ٢٠٠٧. وبفعل هذا التأييد ستستطيع "حماس" رفع سقف مطالبها تجاه "فتح" في محادثات المصالحة الداخلية الفلسطينية.

- أرادت "حماس" أن تؤكد عبر نجاح الصفقة، أن طريق المقاومة يحرر الأسرى، بينما طريق المفاوضات لا يؤدي إلى شيء.

- رغبت "حماس" في إنهاء الحصار على قطاع غزة الذي وضع الشعب وسلطتها في أوضاع صعبة.

صفقات سابقة^{٢١}

- ١ - أبرمت أول صفقة تبادل في سنة ١٩٦٨ بين إسرائيل والجهة الشعبية لتحرير فلسطين بوساطة الصليب الأحمر الدولي، وذلك بعد أن اختطف مقاتلون من الجهة طائرة تابعة لشركة العمال الإسرائيلية، وكان على متنها أكثر من ١٠٠ راكب، وأجبروها على التوجه إلى الجزائر. وانتهت العملية بالإفراج عن الركاب في مقابل إطلاق ٣٧ أسيراً فلسطينياً من ذوي الأحكام الطويلة في سجون الاحتلال.
- ٢ - تبادل سنة ١٩٧١ بين "فتح" وإسرائيل، والذي جرى بموجبه مبادلة الأسير محمود حجازي، أول أسير من "فتح"، بالجندي الإسرائيلي شموئيل فايز، الذي أسرته "فتح" في أواخر سنة ١٩٦٩.
- ٣ - صفقة سنة ١٩٧٤، التي أفرجت إسرائيل بموجبها عن ٦٥ أسيراً فلسطينياً في مقابل إطلاق جاسوسين إسرائيليين في مصر.
- ٤ - صفقة سنة ١٩٧٩ (عملية النورس)، التي أبرمتها الجهة الشعبية - القيادة العامة، والتي تم بموجبها مبادلة جندي إسرائيلي أسر في عملية الليطاني بـ ٧٦ معتقلاً ومعتقلة - بينهم ١٢ معتقلة فلسطينية.
- ٥ - تبادل سنة ١٩٨٠، الذي أطلق فيه المناضل مهدي بسيسو في مقابل إطلاق جاسوسة تعمل لمصلحة إسرائيل، وكانت "فتح" اعتقلتها.
- ٦ - صفقة سنة ١٩٨٣ بين إسرائيل وحركة "فتح"، والتي أسفرت عن إطلاق جميع معتقلي معسكر أنصار في الجنوب اللبناني الذي كان يضم ٤٧٠٠ معتقل فلسطيني ولبناني، وذلك في إثر غزو لبنان في سنة ١٩٨٢. وكان أطلق قبلاً ٦٥ أسيراً فلسطينياً من السجون الإسرائيلية في مقابل إطلاق ستة جنود إسرائيليين من قوات "الناحال" الخاصة.
- ٧ - صفقة سنة ١٩٨٥، التي أطلق بموجبها ١١٥٥ أسيراً ومعتقلاً فلسطينياً وعربياً في مقابل إطلاق ٣ جنود أسرى كانوا في قبضة الجهة الشعبية - القيادة العامة.
- ٨ - اتفاق سنة ١٩٩١، الذي أبرم بين الجهة الديمقراطية وإسرائيل، والذي جرى بموجبه عودة النقابي المبعد علي أبو هلال في مقابل تسلّم إسرائيل جثة الجندي الدرزي سمير أسعد الذي أسرته الجهة الديمقراطية، والذي قُتل في أثناء غارة إسرائيلية.
- ٩ - صفقة سنة ١٩٩٧، التي أبرمت بين الحكومة الأردنية وإسرائيل، والتي جرى بموجبها إطلاق عناصر من الموساد حاولوا اغتيال خالد مشعل في عمان، في مقابل إطلاق الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة "حماس".
- ١٠ - صفقة سنة ٢٠٠٤، التي أبرمت بين حزب الله وإسرائيل، والتي أطلق بموجبها ٤٠٠ أسير ومعتقل فلسطيني، و٣٦ أسيراً لبنانياً بينهم القياديان مصطفى الديراني وعبد الكريم عبيد، و١٢ عربياً، وألماني واحد، في مقابل إفراج حزب الله عن الضابط في الاحتياط إحنان تانينباوم وجثث ٣ جنود إسرائيليين.
- ١١ - صفقة سنة ٢٠٠٤، التي أبرمت بين الحكومة المصرية وإسرائيل، والتي أفرج بموجبها عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام، في مقابل الإفراج عن ٦ طلبة مصريين و١٦٥ معتقلاً فلسطينياً.
- ١٢ - صفقة سنة ٢٠٠٨، التي أبرمت بين حزب الله وإسرائيل، والتي أفرج فيها عن سمير قنطار و٣ لبنانيين وعدد من الأسرى الفلسطينيين ورفات المئات من المقاتلين اللبنانيين والفلسطينيين، في مقابل جثتي الجنديين اللذين أسرهما حزب الله وماتا متأثرين بجروحهما.
- ١٣ - صفقة سنة ٢٠٠٩، وقد قدمت "حماس" شريط فيديو مدته دقيقة كي تثبت من خلاله أن الجندي الإسرائيلي الأسير شاليط ما زال في قيد الحياة، في مقابل إفراج إسرائيل عن ٢٠ معتقلة فلسطينية.^{٢٢}

الإفراج عن أسرى ومعتقلين عبر العملية السياسية

عند توقيع اتفاقية غزة - أريحا أولاً في سنة ١٩٩٤، كان عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية بلغ نحو ١٠.٥٠٠ أسير ومعتقل فلسطيني، وقد بقي في المعتقل بعد عمليات الإفراج ٥٥٠ أسيراً ومعتقلاً.^{٢٣} وفي رواية أخرى، "كان عدد الأسرى في تلك الفترة ١١.٥٠٠ أسير، عند توقيع اتفاق أوسلو، وعندما انهارت عملية المفاوضات في أواخر سنة ١٩٩٩، كان بقي من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ٣٥٠ أسيراً."^{٢٤}

- أطلقت سلطات الاحتلال ٤٤٥٠ معتقلاً وأسيراً فلسطينياً في المرحلة الأولى لاتفاقية غزة - أريحا أولاً في سنة ١٩٩٤.

- أطلقت سلطات الاحتلال ٨٨٢ أسيراً ومعتقلاً بينهم ٣٧٥ معتقلاً جنائياً بعد اتفاقية طابا في سنة ١٩٩٥.

- أفرجت سلطات الاحتلال عن ٧٨٢ معتقلاً وأسيراً بتاريخ ١٠/١/١٩٩٦.

- أطلقت سلطات الاحتلال ٢٦٠ أسيراً ومعتقلاً بتاريخ ١١/١/١٩٩٦.

- مذكرة واي ريفر الموقعة بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٩٨ في واشنطن تضمنت إطلاق ٧٥٠ أسيراً فلسطينياً.

- الإفراج عن ٢٥٥ معتقلاً في سنة ٢٠٠٧، في أعقاب مؤتمر أنابوليس الذي استأنف المفاوضات.^{٢٥}

ومن الملاحظ أن الإفراج عن الأسرى والمعتقلين في مرحلة التفاوض كان يتم من طرف واحد هو سلطات الاحتلال، بينما اقتصر دور المفاوضات الفلسطينية على المطالبة والحث واللجوء إلى وساطة أميركية وأوروبية. ومع أن الأغلبية العظمى من المعتقلين جرى الإفراج عنها، إلا أن مرحلة المفاوضات لم تنجح في إغلاق ملف الأسرى نهائياً، نظراً إلى الإصرار الإسرائيلي على رفض الإفراج عن الأسرى الذين نفذوا عمليات تسببت بمقتل إسرائيليين مدنيين وعسكريين على حد سواء.

إشارات وملاحظات

● عملية أسر شاليط هي أول عملية عسكرية ينجح منفذوها في أسر جندي إسرائيلي داخل فلسطين، وهي أول قصة نجاح فلسطينية في إخفاء الجندي الأسير أكثر من ٥ أعوام في مناطق تُعتبر ضمن السيادة الإقليمية الإقليمية الإسرائيلية. ومع أن القيادة الأمنية الإسرائيلية بذلت محاولات حثيثة ومتنوعة، إلا أنها عجزت عن إيجاد حل أمني للإفراج عن الأسير، وهذا كله يُسجل كإنجاز كبير لحركة "حماس" وللمقاومة.

● دفع الشعب الفلسطيني تكلفة باهظة جراء الحرب الوحشية التي لها صلة بالجندي، أو التي استخدمت أسر الجندي كذريعة للاعتداءات المتواصلة ولعملية "الرصاص المسبوك"، فقد خسر هذا الشعب منذ عملية الأسر أكثر من ٢٥٠٠ شهيد، وأضعاف هذا العدد من الجرحى، كما جرى اعتقال أعضاء المجلس التشريعي كلهم، وجميع وزراء "حماس"، ومعظم قياداتها وكوادرها وأعضائها، بحيث إن عدد المعتقلين على خلفية أسر الجندي تجاوز المئات، فضلاً عن تدمير البنية التحتية وتشديد الحصار.

● تعاملت حكومات الاحتلال مع الأسرى كمتهمين بارتكاب "جرائم" ضد إسرائيل، الأمر الذي يفسر الحملات الإعلامية التي ترافقت مع عملية التبادل، إذ جرى تقديم الجندي الإسرائيلي الأسير كإنسان بريء وضحية لـ "الإرهاب" الفلسطيني، بينما جرى تقديم المقاومين الفلسطينيين كـ "قتلة" بعد أن سلبت منهم إنسانيتهم وأبسط حقوقهم. والأخطر من ذلك أنه تم تقديم ثقافة إسرائيلية تحترم الإنسان ومستعدة لتقديم تنازلات مفرطة في مقابل إنقاذ إسرائيلي واحد. وهذا الموقف الإسرائيلي الذي اكتسى بثوب عنصري فاقع جاء امتداداً للموقف الذي يرفض الاعتراف بالمعتقلين الفلسطينيين كمناضلين من أجل الحرية، وبحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بجميع الوسائل بما فيها المقاومة المسلحة؛ إنه الموقف الإسرائيلي الذي يرفض تطبيق القانون الدولي واتفاقية

جنيف الرابعة على نضال الشعب الفلسطيني، وهو، بكل المقاييس، موقف ناشز لا مثيل له في أنواع الصراع كلها بين الدول والشعوب، وبين الاستعمار القديم والحديث وحركات التحرر.

● سادت المعايير المزدوجة في التعامل مع الأسرى والمعتقلين، إذ لم يبق رئيس أو وزير أو سفير أو برلماني زار المنطقة من مختلف دول العالم إلا طرح قضية الجندي الإسرائيلي على بساط البحث، أو عرض التوسط والمقايضة والضغط من أجل الإفراج عن الجندي من دون أن يقترن ذلك بالإفراج عن آلاف المعتقلين الفلسطينيين. وقد خدم النفاق الدولي فكرة التمييز الإسرائيلية بين إنسان وآخر، وبين دم ودم، وبين أسير وأسير، إذ طالب عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي (٣٦ عضواً) بوضع أسماء الأسرى الفلسطينيين المحررين في قائمة "الإرهاب" الأميركية والتعامل معهم كإرهابيين.^{٢٦}

● لا بد لنا من وقفة فلسطينية مسؤولة تُقوّم، بصراحة وجرأة، أين أخطأنا وأين أصبنا، ليس لإدانة طرف لمصلحة طرف آخر، وإنما من زاوية تأمين الحماية للمقاومين، والحفاظ على التفوق الأخلاقي والإنساني في صراع مع دولة تضع نفسها ويضعها العالم فوق القانون. لقد كان إرسال المقاومين والمقاومات - أو إجازة نهابهم - إلى أهداف مدنية مع سبق الإصرار والترصد - "كعب أخيل"، أو نقطة ضعف قاتلة من الزاوية المبدئية في معركتنا الوطنية ضد الاحتلال.^{٢٧}

● يتلخص الاستخلاص الإسرائيلي بعد العملية ونتائجها، بأمر رئيس الأركان بني غانتس: يجب توجيه تعليمات إلى القادة العسكريين تحول دون نجاح أي محاولة "خطف" جنود إسرائيليين جدد، ولو كان ذلك ثمنه خسارة حياتهم. كما جرى التشديد على "تدبير هنيئيل" الذي له صلة بقطع الطريق على أي محاولة للأسر حتى لو أدى ذلك إلى موت الجنود المستهدفين، لأن أوساط الأمن الإسرائيلية تقدّر أن الفصائل الفلسطينية ستقدم على محاولات جديدة.^{٢٨} ■

المصادر

- ١ أليكس فيشمان، "الضرر الأخف"، "يديعوت أحرونوت"، ٢٠١١/١٠/١٤.
- ٢ المصدر نفسه.
- ٣ المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٠١١/١٠/١٢، في الموقع الإلكتروني التالي: www.palestine-info.info/ar
- ٤ وزارة شؤون الأسرى والمحررين، ٢٠١١/١٠/١٧، في الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.Freedom.ps/>
- ٥ الحكم المؤبد يعني السجن مدى الحياة.
- ٦ وزارة شؤون الأسرى والمحررين، مصدر سبق ذكره.
- ٧ "تقرير مصلحة السجون الإسرائيلية"، "هآرتس"، مركز الإعلام الحكومي الفلسطيني، في رام الله، ٢٠١١/١١/١٤، في الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.Facebook.com/palgov.media>
- ٨ وزارة شؤون الأسرى والمحررين، مصدر سبق ذكره.
- ٩ قدورة فارس، "صفة شاليط فئوية بامتياز"، فلسطين برس، ٢٠١١/١٠/١٧، في الموقع الإلكتروني التالي: www.palpress.co.uk/arabic/?action=detail&id=24542
- ١٠ فيشمان، مصدر سبق ذكره.
- ١١ "تصاعد المطالبة بتغيير معايير إطلاق سراح الأسرى"، "المشهد الإسرائيلي"، ٢٠١١/١٠/٢٥.
- ١٢ المصدر نفسه.
- ١٣ "صفة التبادل"، ٢٠١١/١٠/٢٤، في الموقع الإلكتروني التالي: Arabic.euronews.net
- ١٤ الأيام، ٢٠١١/١٠/١٨.

- ١٥ "البنود السرية للاتفاق"، ٢٧/١٠/٢٠١١، وكالة "معاً" الإخبارية، نقلاً عن موقع "ديبكا" الاستخباراتي الإسرائيلي: <http://www.maannews.net/arb/Default.aspx>
- ١٦ قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية، شبكة "فجر" الإعلامية، ٢٤/١٠/٢٠١١، في الموقع الإلكتروني التالي: www.Fajer.ps
- ١٧ فارس، مصدر سبق ذكره.
- ١٨ وزارة شؤون الأسرى والمحررين، مصدر سبق ذكره، ١٦/١٠/٢٠١١.
- ١٩ المصدر نفسه.
- ٢٠ علام الكعبي، "الأسير"، "الحياة اللندنية"، ١٠/١١/٢٠١١.
- ٢١ تاريخ صفحات التبادل، ١٢/١٠/٢٠١١، "الجزيرة نت".
- ٢٢ انظر مجموعة المواقع الإلكترونية التالية:
١ - وزارة شؤون الأسرى والمحررين/ "صفحات التبادل":
http://www.Freedom.ps/ListReportsTitles.php?tbl=Left_menu4
٢ - نادي الأسير/ "عمليات تبادل الأسرى":
http://www.ppsmo.ps/portal/index.php?option=com_content&view=category&Layout=blog&aid=140&Itemid=580
- ٣ - مهند عبد الحميد، "مقابلة مع المحرر السابق عبد الناصر فراونة"، ١٥/١١/٢٠١١.
- ٢٣ "الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية حول الإفراج عن الأسرى"، وكالة "وفا" الإلكترونية، ١٩٩٨.
- ٢٤ سفيان أبو زائدة، "الصفقة ما لها وما عليها"، مركز الأسرى للدراسات، ١٦/١٠/٢٠١١، في الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.alasra.ps/>
- ٢٥ "الشرق الأوسط"، ٢١/٧/٢٠٠٧.
- ٢٦ "مجموعة من الكونغرس"، وكالة "معاً" الإلكترونية، ٢٩/١٠/٢٠١١.
- ٢٧ مهند عبد الحميد، "المسكوت عنه في صفقة التبادل"، "الأيام"، ١/١١/٢٠١١.
- ٢٨ علي حيدر، "الأخبار البيروتية"، ٢٧/١٠/٢٠١١.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية
والنادي الثقافي العربي - بيروت

فلسطين

وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل

مجموعة مقالات ومحاضرات، ١٩٥٧ - ٢٠٠٩

وليد الخالدي

٤٧٩ صفحة ١٥ دولاراً